The Role Of The Middle Class In Achieving Social Integration

Dr. Michelle Shiha*
Dania Ahmad Al Mulki**

(Received 7 / 2 / 2024. Accepted 23 / 4 / 2024)

□ ABSTRACT □

The middle class is the mainstay of the social structure within the state because it includes the largest number of the state's population, as well as the type because it includes different segments of citizens with different specializations, ages, and orientations. Because of its importance, the middle class was the true safety valve of the state against any external aggression or attempt to destabilize internally. Unfortunately, recently, due to economic and political changes, we have noticed a decline in the
number of the middle class, as well as a defect in the social structure, which has truly caused a state of instability within the country. These variables led to a state of instability that spread and affected the middle class and affected its actual presence within society. The middle class is the class that maintains or overpowers, destroys or builds, kindles or extinguishes. The survival of the middle class, the effectiveness of its role and the extent of its influence in society, is evidence of the success of the state's political and economic plans. Its disappearance is evidence of a failure to do so. The middle class works to achieve social integration within the state and the unity of its ranks, because it is not from the upper class that has made power or money forget the needs and requirements of the people, and it is not from the lower class that does not know how to express its needs, does not realize the true meaning and purpose behind every political decision or action, and does not give importance to the process. Political participation. The middle class is the mainstay of the unity of society and the achievement of social integration within it. Therefore, the factors and reasons for its decline must be studied, as well as the importance and centrality of its role explained, and work must be done to enhance its presence and survival through reform plans.

Keywords: Middle class, social structure, social integration.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor - Department Of Political Studies - Faculty Of Political Science - University Of Damascus- Damascus-Syria.**
** **postgraduate student- political studies department- Faculty of political sciences- Damascus University- Damascus -syria. Daniaalmulki@Tishreen.Edu.Sy**

دور الطبقة المتوسطة في تحقيق الاندماج الاجتماعي

الدكتور ميشيل شيحة*

دانية أحمد الملقي **

(تاريخ الإيداع 7 / 2 / 2024. قُبِل للنشر في 23 / 4 / 2024)

□ ملخّص □

الطبقة الوسطى هي عماد البناء الاجتماعي داخل الدولة لكونها تضم العدد الأكبر من تعداد سكان الدولة، وكذلك النوع كونها تضم شرائح مختلفة من المواطنين بمختلف الاختصاصات والأعمار والتوجهات. وكانت الطبقة الوسطى لما لها من أهمية، الصمام الحقيقي الآمن للدولة ضد أي عدوان خارجي أو محاولة زعزعة استقرار داخلية. وللأسف في الآونة الأخيرة وتبعاً للمتغيرات الاقتصادية والسياسية لاحظنا تراجعاً في عدد الطبقة الوسطى وكذلك لاحظنا خللاً في البنيان الاجتماعي، ما سبَّب حقاً حالة عدم استقرار داخل الدولة. وهذه المتغيرات أدت لحالة من اللاستقرار تفشت وانتشرت وأصابت الطبقة الوسطى وأثر على وجودها الفعلي داخل المجتمع. إن الطبقة المتوسطة هي الطبقة التي من شأنها أن تُحافظ أو تُفرط، تُدمر أو تبني، تُشعل أوتُطفئ. البقاء على الطبقة المتوسطة وفعالية دورها ومدى تأثيرها في المجتمع، هو دليل على نجاح خطط

الدولة السياسية والاقتصادية. أما اندثارها دليل على فشل في ذلك. الطبقة المتوسطة تعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة ووحدة صفوفه، كونها ليست من الطبقة الأعلى التي أنست السلطة أو المال حاجات الناس ومتطلباتهم، وليست من الدنيا التي لا تعرف التعبير عن حاجاتها ولا تدرك المعنى والهدف الحقيقي وراء كل قرار أو فعل سياسي ولا تولي أهمية لعملية المشاركة السياسية. الطبقة الوسطى هي العماد الأساسي لوحدة المجتمع وتحقيق الاندماج الاجتماعي فيه لذلك يجب دراسة عوامل وأسباب تراجع عددها وكذلك بيان أهمية ومحورية دورها والعمل على تعزيز وجودها وبقائها من خلال الخطط الإصلاحية.

الكلمات المفتاحية: الطبقة المتوسطة، البنيان الاجتماعي ، الاندماج الاجتماعي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **استاذ مساعد– قسم الدراسات السياسية- كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق- دمشق- سورية.**

** **طالبة دكتوراة – قسم الدراسات السياسية- كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق- دمشق- سورية.**

Daniaalmulki@Tishreen.Edu.Sy

مقدمة:

شريحة الطبقة المتوسطة تعتبر الشريحة الأكبر والأشد تأثيراً والأكثر تنوعاً وغنىً وتضم العدد الأكبر من سكان الدولة. وكانت هذه الشريحة أو الطبقة لها الدور الأكبر في أي تغير أو تطور اقتصادي أم اجتماعي أم سياسي وذلك عبر التاريخ وفي مختلف البلدان. فتستطيع من خلال عددها وتفكيرها الناضج أن تقود وتجمع المجتمع وتوحده. ولعميق تاثيرها فهي لها العامل الأكبر في تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة وتحقيق وحدته وبالتالي إرساء الاستقرار والأمن في الدولة. ومن هنا انطلقنا من بحثنا في تبيان كيف تستطيع الطبقة المتوسطة أن تؤثر وتلعب دوراً مهماً في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث في دراسة دور الطبقة المتوسطة وتأثيرها على ترسيخ وتحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة. وما قد يسبب اندثارها من زعزعة في البنيان الاجتماعي وتخلخل أدواره.

وتثير هذا الإشكالية التساؤل الرئيسي التالي: كيث تؤثر الطبقة المتوسطة على الاندماج الاجتماعي سواء سلباً في زعزعته، أم إيجاباً في ترسيخه وتوطيده؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية يحاول البحث الإجابة عنها، وهي :

1. ما هو مفهوم الطبقة المتوسطة وما هي خصائصها؟
2. ماذا يعني الاندماج الاجتماعي داخل المجتمع، وكيف نوصف مجتمعاً ما على أنه مندمج اجتماعياً؟
3. ما مدى أهمية الطبقة المتوسطة، وما هو دورها في تحقيق عملية الاندماج؟

فرضيات البحث:

يحاول البحث إثبات صحة الفرضية الرئيسية التالية: وجود الطبقة المتوسطة يعمل على ترسيخ الاندماج الاجتماعي ويؤثر على توطيد البنيان الاجتماعي داخل الدولة.

ويتفرع عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية يحاول البحث إثباتها، وهي:

1- للطبقة المتوسطة دور كبير في عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي.

2- اندثار الطبقة المتوسطة يعمل على إضعاف البنيان الاجتماعي.

أهمية البحث و أهدافه:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان دور الطبقة المتوسطة وجوهرية وجودها على البنيان الاجتماعي داخل الدولة وهذا ما يعزز ويعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي فيها.

ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

1- توضيح دور وأهمية الطبقة المتوسطة في عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي.

2- بيان أن حجم الطبقة المتوسطة يؤثر على تماسك البنيان الاجتماعي.

أهمية موضوع البحث:

1-الاهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية للبحث من خلال دراسة دور الطبقة المتوسطة وانعكاس ذلك على البنيان الاجتماعي وأدوار شرائحه داخل المجتمع وبالتالي تأثير ذلك على عملية الاندماج الاجتماعي ما يسبب حالة عدم استقرار وضعف داخل الدولة.

2-الأهمية العملية: تنبع أهمية البحث في حداثته كونه جاء في إطار زمني جديد لم تطرق له الدراسات السابقة، إضافة لذلك فإن الدراسات التي بحثت في موضوع أهمية الطبقة المتوسطة تحديداً لا زالت قليلة، لذا سيكون البحث إضافة هامة للمختصين والمهتمين كونه جاء ليحدد محورية الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى كونها تضم العدد الأكبر من المواطنين في تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي.

مصطلحات البحث:

الطبقة المتوسطة: إن "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا) تقر بأنه لا إجماع على تعريف هذه الطبقة في المنطقة العربية، وأن المفهوم السائد هو معرفة مقدار ما يملكه الأفراد من خيارات في طريقة الإنفاق. فإن البعدين الاقتصادي والاجتماعي حاكمان في تعريف الطبقة الوسطى في العالم العربي. فينتمي إلى الطبقة الوسطى كل من يستطيع تلبية كل حاجاته الأساسية وأكثر قليلاً، وكل من يعمل في فئة من الوظائف يطلق عليها "الياقات البيضاء"، إضافة إلى فئة جديدة بازغة منخرطة في مشروعات متوسطة الحجم، شرط أن يكون حاصلاً في الأقل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية. وبشكل عام فإن الطبقة المتوسطة وتعرف على أنها، فئات متنوعة في ارتباطاتها الاقتصادية وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية، كما أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطي الفلاحيين والحرفيين من أصحاب الورش ومتوسطي التجار والجانب الأعظم من موظفي الدولة. وكذلك تعرف بأنها جماعة اجتماعية تتميز عن غيرها من الجماعات من حيث الموقع الذي تشغلهُ بالإنتاج ومن حيث علاقتها بوسائل الإنتاج الأساسية، ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وكيفية ومقدار ما تحصل عليه من نصيب من الثروة الاجتماعية، وتتوقف قوة هذه الطبقة في المجتمع علي ما لها من فاعلية في المجالات السابقة.

البنيان الاجتماعي: هو الإطار التنظيمي العام الذي ينطوي تحته أوجه السلوك الإنساني داخل المجتمع المحكوم بنظم وقواعد اجتماعية مستقرة. فهو النظام الاجتماعي الذي يتمثل في العلاقات التبادلية بين أفراده وطبقاته الاجتماعية وكيفية التعامل وذلك بسياق اجتماعي تشترك به شرائح المجتمع وطبقاته المختلفة.

الاندماج الاجتماعي: العملية الاجتماعية التي تُمكَن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، أي تبني العادات والقيم وأنماط العيش، وكذلك اكتساب الهوية السياسية التي تعزز انتماءهم للدولة وتوطد ولاءهم لها.

حدود البحث:

1-الإطار الزماني: اختار الباحث الفترة الزمنية من بعد فترة ما سُمي بالربيع العربي وآثارها التي شهدت تغيرات عميقة وجذرية في مجمل الحياة العربية على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هذا التغيرات التي أدت إلى تناقص عدد ومن ثم تأثير الطبقة المتوسطة ونتيجة ذلك من خلل في البناء الاجتماعي.

2-الإطار المكاني: يتناول هذا البحث منطقة الوطن العربي التي تعد من البلدان النامية والتي مرت بفترة تغير كبير في مرحلة الربيع العربي.

منهجية البحث:

استخدمت منهج دراسة الحالة: والذي يُعد أحد أساليب المنهج الوصفي، وقد تكون الحالة المدروسة شخصاً أو جماعةً أو مؤسسةً أو دولة. ويعتمد على دراسة وتوصيف ظاهرة تآكل الطبقة المتوسطة وغياب تأثيرها التدريجي وبعد هذا الغياب عن تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة.

أقسام البحث:

عمد الباحث إلى معالجة موضوعه عبر تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، حيث تناول المطلب الأول نشأة الطبقة المتوسطة ومفهومها وكذلك ذكر مكوناتها وبماذا تتميز. أما في المطلب الثاني نوضح مفهوم الاندماج الاجتماعي وكيف نصف مجتمعاً ما أنه مندمج اجتماعياً أم لا عبر ذكر قيم وومواصفات هذا المجتمع ومتطلبات وجود ظاهرة الاندماج الاجتماعي بين أفراده. وفي المطلب الثالث تطرق الباحث على بيان أهمية ودور الطبقة المتوسطة في تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة وكيف تؤثر على ترسيخه داخل الدولة اكثر من أي طبقة غيرها.

المطلب الأول: نشأة الطبقة المتوسطة، مفهومها، مكوناتها وخصائصها:

تتميز الطبقة الاجتماعية عن غيرها باختلاف المستوى الاجتماعي الذي يتحدد بعوامل شتى. والطبقة من الفوارق التي توجد في المجتمع وهي بخلاف الطائفة أو العرق التي تتميز بالدين أو باللون. وتوجد مرونة اجتماعية بين الطبقات الاجتماعية تساعد على وجودها التغيرات السريعة في المجتمع. وفي المجتمعات البدائية القديمة كان نظام الطبقات جامداً حيث سكان القرية ينقسمون إلى فقراء وأغنياء، ثم في العصور الوسطى انقسمت الطبقات إلى أغنياء وعوام وفقراء، ثم تطور النظام الاجتماعي مع التطور الاقتصادي والسياسي الذي صاحب المجتمعات الصناعية في انجلترا وأمريكا حيث وجد الانتقال الاجتماعي الذي غير من ترتيبة الطبقات الاجتماعية وغيرها. وكان كارل ماركس أول من أكد على أهمية دراسة الطبقات الاجتماعية ويعتقد ماركس بأن العامل المادي هو سبب وجود الصراع الطبقي الاجتماعي في المجتمع. وكذا كان كارل ماركس ركز على العامل المادي في ظهور الطبقات الاجتماعية فإن ماكس فيبر قد أكد على العامل الأيديولوجي الذي يتجسد في الحقل الديني أو السياسي أو العلمي، في ذلك العامل الذي يسبب انقسام المجتمع إلى طبقات مختلفة لها درجات متفاوتة من المنزلة أو السمعة الاجتماعية. فالعامل الأيديولوجي حسب فيبر تفوق أهمية العامل المادي في تحديد الطبقة والمكانة الاجتماعية، في حين أن بارثيو يؤكد على أهمية القوة والنفوذ السياسي في التأثير على الطبقات الاجتماعية. والطبقة الاجتماعية تعرف على إنها جماعة من الأشخاص يشعرون بأن هناك صفات وعادات معينة تجمعهم ولكي يكون الفرد عضواً كاملاً في طبقة اجتماعية يجب أن يشعر أنه كذلك ويجب أن يشعر الآخرون به أيضاً. والتفاوت في الطبقات يكون حسب معايير كالدخل والأعمال والوظائف والمركز الذي يمثله كل فرد في نظام الإنتاج الاجتماعي وغيرها من المعايير. والطبقة تشمل عنصري التطور والتغيير فهناك طبقات تظهر وطبقات تختفي فالمعايير ليس ثابتة وجامدة.

يعرف "ماركس وانجلز" الطبقة الوسطي بأنها الطبقة البرجوازية الصغَيرة التي تضم مجموعة من صغار رجال الأعمال وأصحاب المحلات و المهنيين. ويعرفها "رايت ميلز" بأنها طبقة أصحاب الياقات البيضاء ممن يعملونُ بملكية غَيرهم ولهم الحق فيما تنتجه هذه الملكية. أما "ماكس فيبر" فقد عرفها بأنها الطبقة التي تقع بين الطبقة العليا والدنيا.

وبما أن الطبقة هي مجموعة كبيرة من الناس التي تتجانس فيما بينها من حيث موقعها في عملية الإنتاج وموقعها من ملكية وسائل الإنتاج وبالتالي من حيث أسلوب تحصيلها للدخل وكمية هذا الدخل. ومصطلح الطبقة الوسطى يضم كتلة

واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تبايناً شديداً من حيث موقعها من عملية الإنتاج ومن ملكية وسائل الإنتاج وتتباين في حجم ما تحصل عليه من دخل. وتتسم الطبقة غالباً بوحدة الوعي بين افرادها وتجانسهم في المواقف الاجتماعية والسياسية، إلا أن هذا الانسجام غير موجود في الطبقة الوسطى حيث غالباً ما يسود بين صفوف الطبقة الوسطى مختلف ألوان الفكر السياسي والاجتماعي ولهذا هناك من يرى بوجوب التحدث عن طبقات وسطى وليس طبقة واحدة.

إن الطبقة المتوسطة تضم مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام وفي قطاع الخدمات والمهن الحرة الخاصة، بمعنى أنها تضم من يعملون لحساب أنفسهم والبعض منها من يمتلك وسائل الإنتاج وربما يوجد من يستغل عمل الآخرين. وضن أيضاً من يتولون وظائف إدارية وفنية وإشرافية بمرتبات ثابتة مدرسين وموظفين في شركات القطاع العام والمشتغلين في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية ومن يعملون بالخدمات الشخصية لحساب أنفسهم. وكذلك صغار الموظفين الذي يعملون في الوظائف الكتابية والبيرقرطية وتضم عدد من المشتغلين لحساب أنفسهم في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة ومن يعملون في مجال البيع ومحصي الضرائب والرسوم. ولعل أهم ما يميز الطبقة هذه هو أن دخل أفرادها الأساسي ناجم عن العمل الذي يغلب عليه الطابع الذهني والتقني فهي تضم العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والفنانين وضباط القوات المسلحة والفنيين والعاملين في قطاع المعلومات ومن لديهم ثروات مادية ومالية متنوعة. وغالباً ما تفرز هذه الشريحة الكثير من الكتاب والفنانين وقادة الرأي والزعماء السياسيين وأفراد هذه الشريحة غالباً ما يكونو أكثر قرباً للسلطة ولصناع القرار الاقتصادي والسياسي ويحتلون مواقع هامة في أجهزة الدولة. ومن تنوع المناصب التي يحتلها أفراد الطبقة المتوسطة نرى أنها تنقسم لشرائح ثلاث عليا ووسطى ودنيا حسب الدخل، ولكن هذا النقسيم كثيراً ما يكون فيه تداخل وحركة دائمة بين هذه الشريحة وتلك وهذا طبيعي نظراً لكثرة عددها وضخامته بالمقارنة مع الطبقة العليا والدنيا في المجتمع اللتان تكونان اقل عدداً وضخامة وبالتالي تأثير. وتعرف الطبقة المتوسطة بأنها طبقة اجتماعية تقع بين الطبقة العليا التي تتكون من النبلاء والأرستقراطيين وبين الطبقة الدنيا الشعبية الكادحة وتمركزها الاجتماعي هذا يدل على مستوى الدخل والتكوين الفكري والنفسي فهي أعلى دخلاً من الطبقة الدنيا وأكثر تقبلاً للتغيير والتجديد وأقل تمسكاً بالعادات والتقاليد من الطبقة العليا وتتوجه نحو التعليم والمهن الحرة والحرف والتجارة في القرى الكبيرة.

مفهوم الطبقة الوسطى وذلك لما استندت إليه بالعديد من الدراسات والأبحاث في تحديد نشأتها كزمان كان محكوم بعدة عوامل أثرت فيه وغيرته وطورته. إن مفهوم الطبقة الوسطى مفهوم إنساني كأي مفهوم إنساني آخر شهد تطورات في محتواه كنتيجة للتحولات الاجتماعية التي كانت تقاس فيه حينها عند نموها بقياس ملكية الأرض او امتلاك رأس مال. في حين أصبحت في المرحلة التالية تقاس بحجم المعرفة وكذلك التأهيل، الأمران اللذان أصبحا يلعبان دوراً حاكماً في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وإن عدم سهولة ضبط حدود الشرائح الاجتماعية فتركيبة الطبقات يتأثر بالتحولات وتغير موازين القوى والثروة حيث تبقى ظاهرة اضمحالال وتضاؤل دور جماعات أمام قوة ونفوذ جماعات أخرى هو ما يسمى بالحراك الاجتماعي، الذي يعني آليات انتقال الأفراد أو الجماعات من مستوى اجتماعي واقتصادي معين إلى مستوى آخر. وهناك أكثر من مؤشر لقياس طبيعة الحراك الاجتماعي والتعرف على موقع الفرد ومكانته على سلم التدرج الاجتماعي تتراوح بين اعتماد معايير الثروة ، القوة ، النفوذ، التعليم ، الدخل المهنة ، نوع السكن ومصدر الدخل .

مفهوم الطبقة الوسطة قد تاثر بمخرجات الثورة التكنلوجية العلمية أيضاً. وتستمد هذه الطبقة ميزتها بأنها همزة وصل بين شرائح المجتمع وتمثل بمثابة صمام أمان وتماسك ووحدة نسيج المجتمع. وهي أشبه ما تكون بمحطة تتفاعل من خلالها الشرائح الهابطة من الطبقات العليا والصاعدة من الطبقات الدنيا.

من خصائص الطبقة المتوسطة:

العمل كمرشح: وظيفتها في المجتمعات أشبه ما تكون بعمل المصفاة، فهناك على الدوام حاجة ماسة لتجسير الفجوة القائمة بين القلة الحاكمة وقاعددة الشعب وهذه الفجوة لا يمكن ملؤها إلا بالطبقة المتوسطة. فتعمل بمثابة جسر رابط وأذرع في كافة ميادين الحراك في المجتمع. وتقوم هذه الطبقة المرشح بتخفيف حدة مطالب هذه الجماهير والعمل على إضفاء مستوى عالي من النضج والوعي عليها.

الانحياز للجماهير الفقيرة: تنحاز بطبيعتها إلى فئات وشرائح الشعب الكادحة فهي أكثر قدرة على تفهم واستيعاب ظروفهم وأوضاعهم وتفهم مطالبهم والعمل معهم من أجل إعادة بناء الدولة والمجتمع المدني على أسس جديدة.

خاصية التأثير والإنجاز: قدرة الإفصاح عن حاجات المجتمع بوعي ودقة عالية. وتعد بوابة حقيقة فعالة للتأثير من خلال قنواتها الإنتاجية والتعليمية والثقافية فهي تمتلك مقومات التأثير الناعم عكس أجهزة السلطة الحكومية.

بالإضافة لخصائص أخرى كعدم الاستقرار والانفتاح والواقعية والديناميكية والوعي والتسامح والمرونة والابتكار والإبداع والاستمرارية والاندفاع نحو المستقبل.

المطلب الثاني: الإندماج الاجتماعي ومتطلباته:

إنَ العلاقات الاجتماعية علاقات ضرورة قبل أن تكون علاقات إلزام. وليس في وسع الإنسان أن يختار الحياة الاجتماعية وأن يمنحها معنى حتى تلزمه. بل إنه يولد من وجود الآخر ويبقى في الحياة بفضل الآخر. الإنسان اجتماعي منذ أن يوجد. وهو اجتماعي قبل أن يكون إنساناً. وعلينا ألا نخلط حادث أنه يولد اجتماعياً بحادث أنه يولد قادراً على الحياة الاجتماعية ذلك أن رباطه الاجتماعي لا يتعلق به، وإنما تتعلق به حياته الاجتماعية أي طراز انتظام علاقاته مع الآخرين. لا يستطيع أن يحيا بدون الآخرين ومهما كانت طريقة معاملته إياهم فإنه لا يفلت من وجودهم وحضورهم. وما إن توجد علاقة إنسان بإنسان حتى يتدخل شكل من أشكال العنف الذي يحذف العلاقة ذاتها إذ يحذف أحد الطرفين فينشأ حد أدنى من القبول المتبادل بوجود الآخر حد أدنى من علاقة الرضا والاعتراف المتبادلين. إن التبادل هو الرباط الاجتماعي المعاش والملزم. والتبادل يغدو رباطاً اجتماعياً تأملياً مركزاً وعندئذٍ يوصل إلى الحياة الاجتماعية وإلى مواضعاتها.

الإندماج الاجتماعي هو مشاركة ديناميكية في المجتمع تسمح بإدماج الجميع اجتماعياً مع الحفاظ على التنوع والفردية. فهو محاولة لإنشاء مجتمع للجميع مع احترام الاختلافات. وقد يشمل ذلك مبادرات جكومية وسياسات وبناء قدرات والنفاذ للبنية التحتية التي تسمح بالحوار والتبادل. ويترافق مع الإدماج الاجتماعي التماسك الاجتماعي الذي يعطي كل فرد من أفراد المجتمع حساً بالانتماء والتقدير والشرعية ليس نتيجة التجانس الديمغرافي بل احتراماً للتنوع. يقابل ذلك الإقصاء الاجتماعي هو الذي يقوم على الإهمال المنهجي أو الإجحاف أو التمييز. والاندماج الاجتماعي للمجتمع الشامل الذي يعني بأنه هو مجتمع للجميع يتمتع فيه كل شخص بحقوق ومسؤوليات ويضطلع فيه بدور فاعل. فينبغي أن يرتكز المجتمع الشامل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية وحاجات الفئات الضعيفة والمحرومة الخاصة. والمشاركة الديمقراطية وحكم القانون (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:1995). يمكن تحقيق كل ذلك من خلال اعتماد الآلية المناسبة من أجل توفير فرص متكافئة

لتحقيق الإمكانيات الكاملة والمشاركة في عمليات صنع القرار في حياتهم اليومية وتلك التي تحدد مستقبلهم. ويعتبر الاندماج الاجتماعي أشمل أشكال الاندماج التي منها الاندماج الثقافي والاندماج الحضري في الحياة الاجتماعية والتي تعني دمج الفرد أو مجموعة من الأفراد داخل الجماعة وخلق نوع من التلاؤم والتضامن مع بعضهم حيث تسعى هذه العملية لضم الأفراد المنتمين للجماعات المكونة للبناء الاجتماعي بواسطة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية القائمة بينهم حيث يسودها نوع من التقبل للآراء والمشاعر والعواطف والرغبات والتي يسودها أيضاً التناقض والرفض داخل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد المندمج. وهذه العملية الاجتماعية تتحقق بتوفر ومساعدة عدة عوامل كتلك المتعلقة بالمجال ومختلف المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع. وهذه المؤسسات تساهم في التوافق بينهم والتقائهم ومنه التفاعل ببعضهم وخلق علاقات بينهم وهذا تجاوباً لمصالحهم الخاصة مما يخلق تعايش بينهم أساسه التضامن وأنماط المشاركة والوظائف المسندة لكل فرد تجاه آخر ما يجمعهم يندمجون مع أعمالهم ومختلف الأنشطة في تضامن جماعي. ويزيد من درجة تكيف الأفراد داخل المجتمعات التي ينتمون إليها من جراء هذا التضامن والتلاحم الذي يجمع الأفراد في مجال واحد حسب فئاتهم ووظائفهم ويخلق علاقات وتفاعلات ومن خلالها يحدث تقارب داخل ذلك المجال الذي تتكامل فيه الأدوار والوظائف. فالبناء الاجتماعي مكون من أجزاء وأنساق تسمى بالمؤسسات الاجتماعية. وتكامل هذه المؤسسات هي تكامل لأفرادها الذين يسيرون ويتحكمون في مختلف وظائفها ويضمنون استمرار الحياة الاجتماعية للمجتمع الذي يعتبر أكبر بناء اجتماعي منظم.

إنَّ مفهوم الاندماج الاجتماعي يتخذ معنى الصيرورة التي تمكّن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، بشكل يتمثلون فيه قيمها وعاداتها وأنماط عيشها، ويكتسبون هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسات الدولة بحيث تلعب الدولة دوراً أساسياً في إنجاح هذه الصيرورة أو تعويقها وتشدد على القيمة الاستراتيجية للتنشئة السياسية والاجتماعية والتربية على المواطنة وإشاعة ثقافة المشاركة السياسية الديمقراطية في تحقيق الاندماج وتوطيده وتوطينه.

ترتبط مسألة الاندماج الوطني السياسي والاجتماعي بدرجة التجانس داخل الامة والمجتمع وتطرح نفسها كهدف حيوي للنخبة السياسية وذلك لكونها تتصل بعناصر القوة الكامنة في جسد الأمة وكيفية صقلها وإبرازها وتوظيفها بشكل سليم لخلق التلاحم وحماية الوجود القومي ولا يقصد بتعبير الاندماج القومي عملية الصهر القسري بقدر ما يقصد به التكامل الوطني والقومي والتلاحم بين الجماعات الإثنية بثقافاتها وقيمها ورموزها وتقاليدها والتسليم بأحقية النظام السياسي في الدولة بممارسة السلطة السياسية في عموم الجماعة الوطنية. وتحتل إشكالية الاندماج أهمية بالغة في سلم اهتمامات معظم أنظمة الحكم ويعود سبب ذلك أن عملية الاندماج الوطني تؤدي وظيفتين أساسيتين الاولى سياسية والثانية اجتماعية وتشتمل الوظيفة السياسية على تحقيق الغايات التالية حسب مايرون وينر:

- صهر الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً والتحديد الواضح للهوية الوطنية وتدعيم الولاء الوطني.
- إقامة سلطة مركزية قادرة على أن تفرض سلطتها واحترامها على الجماعات والأرجاء المختلفة في الدولة.
- إيجاد حد ادنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والاهداف العليا للمجتمع السياسي.
- تعزيز مسوغات التفاعل بين الحاكمين والمحكومين.

أما الوظيفة الاجتماعية فتشتمل حسب موريس ديفرجيه على تحقيق الغايات التالية:

- الحد من اللجوء للعنف كوسيلة لحل الخصومات.
- إقرار صيغة توفيقية لتحديد الصراع والتنافر تقوم على العدالة والمساواة وقوامها التوازن بين الامتيازات والتضحيات.
- تطوير اشكال وصيغ التضامن الوطني وباتجاه خلق المجتمع السياسي المتلاحم والموحد.

وتتمثل أشكال الاندماج الوطني بما يلي:

الاندماج الأفقي: بمعنى صهر العناصر الاجتماعية والدينية والإثنية والجغارفية المختلفة في بلد ما ضمن الدولة الأمة.

الاندماج العمودي بمعنى إقامة روابط وثيقة بين الحكام والمحكومين في إطار عملية المشاركة في النظام السياسي.

وعلى هذا فإن الاندماج هو وعي المجتمع لذاته، وعي الوحدة والتماثل ووعي الاختلاف والتمايز كما تُفصح عنه الأيديولوجيا السياسية بما تنتجه من أفكار وتصورات، وبما تحدده من أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وكما تعبر عنه الثقافة من رموز وقيم ومُثل ومعانٍ وسمات عامة وخاصّة، تبرزه وتكشف عنه أنماط الإنتاج الاجتماعية والمنجزات الحضارية والتقنية. إن الاندماج يتحقق فعلاً وحقّاً عندما يتجسد في الخيال الجمعي للشعب والأمة انطلاقاً من التاريخ واللغة والكفاح الوطني والمطامح المشتركة.

وهو كذلك الأمر عملية ديناميكية منظمة يشارك فيها جميع الأعضاء، لتحقيق والحفاظ على العلاقات الاجتماعية السلمية، وهي لا تشمل الاستيعاب القسري، إذ يركز الاندماج الاجتماعي على إنشاء مجتمع آمن ومستقر وعادل من خلال إصلاح ظروف التفكك الاجتماعي، والإقصاء الاجتماعي، والتفتت الاجتماعي، والاستقطاب والطائفية وذلك من خلال علاقات تعايش اجتماعية سلمية، تشمل التعاون والتماسك.

والاندماج الاجتماعي من خلال أنه عملية تداخل وانصهار، يكتسب فيها الأشخاص والجماعات ذكريات ومشاعر ومواقف الأشخاص والجماعات الأخرى، ويتم دمجهم من خلال تبادل الخبرات والتاريخ مع أفراد المجتمعات الجديدة في حياة ثقافية مشتركة، والحفاظ على هوياتهم العرقية من خلال عملية التكامل لتشكيل المجتمع المضيف مع تراث ثقافي متنوع. وتركز شروط الاندماج الاجتماعي بشكل أكبر على درجة تكيف الأفراد مع العادات المحلية والعلاقات الاجتماعية والممارسات اليومية، وعادة ما تقاس هذه التكيفات من خلال الشبكة الاجتماعية واللغة والزواج. إن أكثر مؤشرات التكامل الاجتماعي استخدامًا هي الشبكة الاجتماعية، والتي تشير إلى العلاقة التي يبنيها الأفراد الجدد مع الآخرين في المجتمع.

إنّ الاندماج باعتباره تكاملاً بين عناصر التفاعل الاجتماعي تحت حتمية العيش المشترك والاستقرار الذي يتجاوز سقف التسوية المؤقتة، لا يتحقق إلّا بالركيزة الأساسية وهي المواطنة. وتقول المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948: "يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعاملو بعضهم بعضاً بروح الإخاء". إن التجاذبات المستمرة بين منطقتين أو فئتين ستظل في غياب الدولة المستقرة، وإن الصيغ الاجتماعية والاقتصادية هي بمثابة حلول مؤقتة إن لم تترافق مع تطبيق مبدآ الحرية والمساواة وتكاملهما مع الاندماج الاجتماعي.

المطلب الثالث: أهمية الطبقة المتوسطة ودورها في تحقيق الاندماج الاجتماعي:

لكل مجتمع بشري بنى ونظم اجتماعية أساسية تشكل هيكله وإطاره الخارجي وتحدد علاقات وممارسات وتفاعلات أعضائه وترسم نموذج جوهره الداخلي وعناصره الروحية التي تسبب تماسكه وديمومته ونموه وتطوره. وبنى ونظم المجتمع تكون على أشكال مختلفة تبعاً لطبيعة الوظائف التي تقدمها للإنسان والمجتمع. فهناك البنى الاقتصادية والبنى السياسية والبنى العائلية والاجتماعية وهذا البنى مجتمعة لها وظائف أساسية تخدم من خلالها استقرار وتقدم وصيرورة المجتمع. والبناء الاجتماعي يتكون من بنى فرعية اقتصادية وسياسية واجتماعية. والبناء الاجتماعي أو البنية الاجتماعية تتكون من المؤسسات البنيوية الأساسية التي تحدد طبيعة المجتمع والمؤسسات البنيوية تتكون من تكامل الأدوار الاجتماعية لأعضائها ومنتسبيها. والنظام الاجتماعي يعمل على تحقيق الوحدة بين أعضائه ويعمل كذلك الأمر

على المحافظة على الاستقرار والانسجام. وذلك لكي يتحقق للنظام السياسي والاجتماعي البقاء والاستمرار والتطور. فالطبقة الوسطى هي فئة اجتماعية ذات دور مؤثر في ما يتحقق من نتائج على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وتدل التجارب السابقة في مجال التنمية على أن نجاح أي نموذج تنموي جديد في المنطقة العربية يتوقف على مدى فعالية دور الطبقة الوسطى في تصميم عمليات التحول الاقتصادي والسياسي وتنفيذها. فقد بحثت دائماً عن دور لها، ففي مصر تمثلت في ثورة عرابي مثلاً 1789–1882 وهذا لتولي دور سياسي مباشر في شؤون البلاد وهي التي بدأت بالمطالبة بمجانية التعليم وإعادة توزيع الأراضي كمرحلة في البحث عن دور فهي تمثل القوة الاجتماعية الكبرى وتنجح بالتالي في شحن الجماهير. وكان للطبقة الوسطى دورها المرموق في تقويض النظام الإقطاعي وبناء النظام الرأسمالي والديمقراطية والليبرالية ونشر التعليم.

وإنَ الطبقة الوسطى هي مفتاح التغيير ومصدر الاعتدال في المجتمع وهي التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية عن كاهل الدولة في دعم المؤسسات الخيرية والجمعيات الأهلية عبر ما تقدم من مشاريع خيرية وما تقدمه من مساعدات مادية للطبقات الفقيرة. وهي صاحبة التأثير الحاسم في هذا الاتجاه أو ذاك من المراحل التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية وثقافية. والانقسام السياسي داخل الدولة يعني الانقسام داخل صفوف الطبقة المتوسطة ما يخلق فراغ وتراجع لدورها وتواجدها. وهي أهم مفاتيح التوازن الاجتماعي والسياسي. حتى ان أنظمة الحكم التي تولت مقاليد الأمور في البلدان النامية عقب الاستقلال وإن كانت قد اعتمدت على المساحة العددية الواسعة للطبقة الوسطى باعتبارها شريكاً في التحالف الاجتماعي الذي قامت عليه هذه الأنظمة.

الطبقة الوسطى لأي مجتمعٍ، هي دليل على تعافيه الاقتصادي والاجتماعي، فكلما زادت، كبُرَ حجم الاقتصاد ونما، وضُبِطَ إيقاعه بمختلف المجالات. فئات هذه الطبقة من المجتمع، التي تضم المهنيين والحرفيين وموظفي القطاع الخاص، ممن هم في الإدارات المتوسطة والفنية، والقيادات الوسطى في القطاع العام، ومالكي العمل ووسائل الإنتاج الصغيرة. أن اندثار تلك الطبقة أو اضمحلالها، يعني تراجع الإنفاق والاستهلاك، وركود الأسواق، وانخفاض الحراك الاجتماعي والتجاري، وزيادة معدلات البطالة، وقلة المساواة، وتراجع المشاريع. ودون طبقة وسطى قوية، لا يمكن لأي اقتصاد أن ينهض أو يستمر." هناك إجماعاً على أنها الطبقة الوسيطة بين رأس المال والعمال بحسب البعد الاقتصادي لتصنيف الطبقات. تلك الطبقة تُعرف من خلال علاقتها بغيرها، فهي ليست البرجوازية المالكة وليست العاملة التي تتقاضى أجوراً، وهي تتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية في عملها، وممارسة السلطة في هذا العمل، إضافة لأن دخولها المادية مرتفعة مقارنة مع العمال. وكذلك هي تتمتع أيضاً باستقلالية جزئية، فهناك من يشرف عليها وقد تشرف على آخرين، وإن حجم الطبقة الوسطى لأي مجتمع يعطي مؤشراً على حجم الاقتصاد ومدى نجاحه وتقدمه، "فكلما كبرت، قوي الاقتصاد وتعافى، وزادت المساواة، ما ينعكس على بقية طبقات المجتمع." فهي المحرك للمجتمعات، والمحركة للاقتصاد والثقافة والسياسة، وأحد علامات تغير سلوك المجتمعات ، كونها تمثل الطبقة العريضة بين الطبقتين الغنية والفقيرة، وتعبر عن القاسم المشترك الأعظم بينهما، وهي بين 60 إلى 70 بالمئة من المجتمعات. وبذلك فهي تعد الأكثر إنفاقاً في المجتمعات، نظراً لحجمها الأكبر، إذ تؤثر مباشرةً على حجم الاقتصاد ونموه.

أن أفراد وفئات هذه الطبقة، يملكون خبرات ومعارف، تسهم على نحو كبير في حل المشكلات داخل الدولة، وبالتالي تجاوز التحديات، في حال تحققت طموحات هذه الفئات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. كونها الأكثر تأثراً بأي من الإجراءات والقرارات على مختلف المستويات، إيجابياً وسلبياً على حدٍ سواء. وإن اندثار الطبقة الوسطى في المجتمع يعد تراجعاً للإنفاق والاستهلاك، وركوداً في الأسواق، وانخفاضاً للحراك الاجتماعي والتجاري، حيث أن معظم إجمالي

الرواتب يذهب إلى فئات هذه الطبقة، وبالتالي فهي الأكثر تعاملاً مع البنوك، والأكثر حصولاً على قروض، والأكثر استهلاكاً لمتطلبات الحياة. وبالتالي فإنَ اندثار الطبقة الوسطى أو اضمحلالها، يسبب العديد من المشاكل الاقتصادية، إذ يتراجع الاستهلاك، ويزداد الركود، وتتراجع نسبة المشاريع الريادية. إن الطبقة الوسطى مهمة لأنها نقطة التوازن بين الفقيرة والغنية في المجتمع، واندثارها يعني عبئاً اجتماعياً وسياسياً كبيراً على الدولة.

إنّ الطبقة المتوسطة في البلدان العربية تآكلت خلال الحقبة الأخيرة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والمعيشية، وإنَ ازدياد معدل الفقر والبطالة كان له بالغ الأثر على وجودها. فإنَ زيادة الضرائب على السلع والخدمات وإلغاء الدعم وزيادة أسعار الخدمات العامة وارتفاع أسعار الطاقة والنقل، وتدهور الأوضاع بسبب موجة التضخم وتدهور الأجور والمرتبات الحقيقية بالتالي، وإلغاء الدعم الحكومي الذي كان ينفق على ضروريات الحياة وزيادة أسعار المنتجات والرسوم على الخدمات وخفض الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي. وكذلك تجميد فرص التوظف بالحكومة والقطاع العام كان له تأثير بالغ الحدة على أوضاع هذه الشريحة، فزادت البطالة وأدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمالة، هذه ما قد دفع بأعداد كبيرة من المهنيين والموظفين للهجرة خارج الوطن بحثاً عن عمل ذي أجر أعلى والتعرض لمشكلات الغربة والابتعاد عن الأسرة لفترة قد تطول، وما نجم عن ذلك من مشكلات وأزمات عائلية وتربوية ونفسية. هناك مستويات عدة للاغتراب، ومنها: اغتراب العمال والكفاءات العلمية، واغتراب رجال الفكر والثقافة والأدب، ومعظم أفراد هذه الشرائح هم من الطبقة المتوسطة. والتاريخ العربي الحديث والمعاصر عرف هذه الظاهرة بوضوح. وتشير بعض الأرقام إلى وجود مئات آلاف الكفاءات العربية في أوروبا وأمريكا. وهذا يعني أن المجتمعات العربية تطرد كفاءاتها ومواهبها. إن ارتفاع أسعار المنازل والسيارات والتعليم أدى إلى تدني نسبة الطبقة المتوسطة في المجتمع وهو ما أثر على الاقتصاد وانتاجيته وأسهم في ارتفاع الضرائب في ضمور هذه الطبقة. وإن ارتفاع إنتاج اقتصاد الطبقة الوسطى يؤدي غلى تحسن الاقتصاد وتحوله غلى اقتصاد الابتكار لأن ريادة الأعمال والابتكار متجذران في الطبقة الوسطى ، فالحياة الخالية من الحرمان للطبقة الوسطى تسهم في منح الوقت والمرونة للتفكير والاستكشاف والاختراع والابتكار. وقد اشار لدور هذه الطبقة الوسطى توماس مالتوس الذي اقترح أن التحسين الابتكاري يحدث على الارجح في المناطق الوسطى في المجتمع وجادل ديردري مكلوكسي بشكل مقنع كيف أن صعود الطبقة الوسطى في هولندا وبريطانيا 1600 أعطى سبباً للناس للابتكار والتطوير وبالتالي ازدهار المجتمع.

ومن هذه الشريحة من قد اضطر للبحث عن عمل إضافي بجانب عملهم الأصلي كي يحققوا دخول إضافية وما ينجم عن ذلك من انخفاض الطاقة الإنتاجية بالإضافة لتدهور الوضع الصحي نظراً لارتفاع عدد ساعات العمل. هذا فضلاً عن العاطلين عن العمل الذين اضطروا لمزاولة مهنة هامشية وأعمال يدوية الأمر الذي أدى لدخول عدد كبير من هذه الطبقة إلى دائرة الطبقة العاملة. وقد اضطرت الزوجة للخروج إلى العمل مما أدى إلى زيادة التنافس على فرص العمل المحدودة أصلاً وهذا ما أثر على انخفاض في مستوى الأجور وما اضطر الأسر الفقيرة إلى إخراج أطفالها من المدارس ودفعت بهم إلى العمل المبكر في الورش والمحلات والشوارع للحصول على مصدر إضافي للرزق، لهذا فقد انخفضت نسبة القيد في المدارس وارتفعت نسبة التسرب من التعليم وزادت نسبة الأمية وارتفعت عمالة الأطفال اللاإنسانية. وإن الغلاء في أثمان الطعام أدى في كثير من البلدان إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض بل وإلى عودة أمراض قد اختفت. وأن الانخفاض في الدعم الحكومي للإسكان الشعبي أدى لظهور الأحياء العشوائية أو ظهور أحزمة الفقر حول المدن. كل هذه الأمور عكست تدهور أوضاع الطبقة المتوسطة في البلدان النامية وارتفاع درجة حرمانها

ومعاناتها في مجال إشباع الحاجات الأساسية تشير إلى المخاطر الجسيمة التي ستواجهها هذه البلاد في مجال التنمية البشرية التي باتت الآن أحد أهم مقومات النمو والتقدم.

إن التحولات الاجتماعية والتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع ألقت بظلالها على مختلف الشرائح المجتمعية، وأضعفت نسيج العلاقات الأسرية والمجتمعية بل وعملت على تدمير الشخصية العربية، وساهمت في نمو أساليب وأنماط حياتية جديدة جعلت الأفراد داخل المجتمع الواحد يعيشون أوضاعاً اجتماعية مستقلة حتى داخل التركيبة الأسرية الواحدة مما ساهم في تعدد أشكال الانفصال داخل المجتمع، وغابت فكرة الوحدة مع الآخرين والمشاركة في القيم والمعتقدات والممارسات المختلفة، وأدى ذلك إلى رفض كافة أشكال التوافق مع المؤسسات المختلفة سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية وأدت تلك المتغيرات إلى غياب الطاقات الإنتاجية والابتكارية بقدر ما تزداد حالة التبعية والتواري في المجتمع.

إنَّ الاندماج الاجتماعي بمعناه الذي يقصد به عملية خلق الفرص على قدم المساواة لتوطيد الروابط الاجتماعية بالمشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً). ودوره في مساعدة الفرد على التكيف في المجتمع والذي بدونه سيسود الانفصال الاجتماعي في المجتمع، ويصبح المجتمع عبارة عن جماعات مغلقة ومنفصلة عن بعضها البعض، وعبارة عن مجتمعات داخل المجتمع الذي يضم تلك المجتمعات ما يؤثر سلباً على الثقافة وينعكس سلباً كذلك الأمر على الفرد وتواصله مع الآخرين وتطوره وتطور وسلامة المجتمع. لم يحقق دوره في ظل الأوضاع التي سادت في الدول العربية. والطبقة الوسطى التي هي الحلقة الوسيطة بين الطبقتين العليا والدنيا، قد تلاشت ثقافياً ومادياً إلى حدّ أن المجتمع العربي صار مجتمعين مختلفين، وأن التوازن المطلوب فُقد بصورة شبه تامة.

إن الطبقة المتوسطة هي أحد ركائز استقرار الدولة ودعائم تنميتها كذلك الأمر، وهذا لما تضمه من كثرة عددية حيث تعتبر الطبقة الأكثر عدداً بالمقارنة مع الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية، وفي حال لم تكن كذلك فهناك بالطبع أزمة في الدولة انعكست على تواجدها. وأيضاً تعتبر مهمة وركيزة أساسية هو تنوعها من حيث السكان، فهي تضم الأطباء والمهندسين والأدباء والشعراء والمثقفين والموظفين والطلاب الجامعيين وطلاب البحث العلمي واساتذة الجامعات، وتلك الفئات في المجتمع هي المؤثر على الطبقتين الفقيرة والغنية على السواء، وكذلك استطاعة الطبقة المتوسطة على فهم الأمور المعقدة وتبسيطها للطبقة الفقيرة وإيصالها عبر مطالب للطبقة الحاكمة. ولذلك يجب توجيه برامج الدعم المختلفة إلى الطبقة الوسطى حتى تتمكن من حل مشكلاتها الاقتصادية وخروجها من دائرة الفقر، ويكون ذلك عن طريق التوسع في الدعم الموجه لقطاعات الصحة والإسكان، التأمين الصحي إلى جانب خلق حلول تمويلية ميسرة لتكاليف الزواج. وكذلك تطوير سياسات النمو الاقتصادي والتوسع في نظام التشغيل، مع تهيئة سوق العمل بما يجعله يتمتع بدرجة عالية من العدالة والموضوعية. فرض رقابة علي الأسعار، والتوسع في الجمعيات الفئوية لتوفَير احتياجات الطبقة الوسطي من مستلزمات المعيشة بأسعار ميسرة .الاهتمام بقطاع العاملين في الدولة من حيث تحسين الأجور بما يتناسب مع مستوى الأسعار، وإتاحة الفرصة لهم للحراك الصاعد وفقاً لمهاراتهم وخبراتهم بعيداً عن الوساطة والمحسوبية. إعطائها الفرصة للانخراط في العمل السياسي من خلال دمجهم بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من خلال طرح مبادرات لزيادة ثقة الطبقة الوسطي بالأحزاب السياسية والتي يجب أن تهتم بقضاياهم.

إنَ التحديث الاجتماعي والسياسي والمؤسسي الذي يجب أن نسعى إليه لن تتحقق أهدافه في غياب نسق قيمي أعلى يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة، ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها بين الحكومات وشعوبها، سعياً لتفعيل العدالة والمساواة وزيادة فرص التمكين والمشاركة الفاعلة، وتعدد الخيارات والفرص في المجتمع ركيزته تبادل المواطنة

وتعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم فإن برامج التنمية أصبحت في ضوء التحول الديمقراطي تعمل على الاهتمام بعملية المشاركة على اختلاف أنواعها ومجالاتها، فالمواطنون هم ذوي الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المعترف بها من الجميع للجميع، بحكم العقد الاجتماعي ويعبر عنها القانون فهي تعبير مباشر عن سيادة الشعب.

وهكذا فتآكل المكاسب في عالم يتزايد في بعض مجتمعاته عددُ الفقراء المعدمين والجياع وانهيار الطبقة الوسطى وتدنى مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر وتصفية القطاع العام لحساب السماسرة كلها عوامل أدت إلى تضاؤل فرصة أن يحيا المواطن حياةً كريمة أو تكون هذه الفئات لها حق التمكين في مجتمعاتها. ونشأت نتيجة لذلك أزمة عدم اندماج فأصبح هناك قيم اجتماعية أخرى مخالفة للقيم التي تربى عليها الفرد وسمعها من عائلته فوَلد ذلك حالة عدم الاستقرار ووجد الفرد نفسه عاجزاً تماماً أمام ما يسود المجتمع الذي يعيش فيه من أنظمة اجتماعية معقدة.

إن ماهية الطبقة الوسطى ومواصفاتها في العالم العربي ليست واضحة تماماً وهي مهمة صعبة للغاية فتتطلب دراسة وجمع البيانات ومراقبتها وتحليلها. فبسبب نقص بيانات المسح اللازمة لتحليل أنماط الاستهلاك، يلجأ الباحثون لاعتماد تعريفات تركز على الانتماءات السياسية والمهنية والرؤى الاجتماعية ومدى الشعور بالسعادة وغيرها من عوامل القياس التي تعوض نقص الأرقام. هذه الطبقة في الدول العربية تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن دونها أو في حال انقراضها تتراجع الدول. إنَ الاندماج الاجتماعي كذلك كونه عملية ضم وتنسيق بين مختلف الجماعات الموجودة في مجتمع واحد للحصول على مجتمع واحد ذو وحدة متكاملة. وهو يعني إزالة الحواجز بين المجتمعات المختلفة للعيش والتكيف الاجتماعي بشكل متناغم ومتضامن من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير في مجتمع ما غايتها تسهيل الانخراط في المجتمع. وعكس ذلك يعني حالة عدم استقرار وحالة اضطراب وقلق لدى الأفراد ناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية والافتقار إلى الهدف والمثل العليا. القوة العددية والفكرية التي تمتلكها الطبقة الوسطة أو المتوسطة تستطيع بموجبها فرض معايير اجتماعية جديدة وتستطيع بموجبها أن تخلق مجتمعاً مندمجاً اجتماعياً تتلخص به وفيه كل مقومات المجتمع السليم والمعافى الفاعل في دولته والمنتمي إليها والمؤثر فيها بشكل إيجابي.

الخاتمة:

قد تمكن الباحث من خلال هذا البحث من إثبات صحة الفرضيات والوصول للأهداف المتوخاة التي يمكن الإشارة إليها من خلال من نتائج البحث التالية

إن تناقص عدد المنتمين إلى الطبقة الأكبر في المجتمع وهي الطبقة المتوسطة وذات التأثير الكبير في الدولة، من شأنه أن يعني إشكالية في عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي ويعمل على إخفاق الجهود في سبيل ذلك. ولهذا كانت الدراسات والاهتمامات البحثية لرصد الظواهر المجتمعية الناتجة عن تلك الأوضاع والتي تعتبر نتيجة حتمية لحركة التعامل أبان الأزمات السياسية والاقتصادية التي يتعرض لها مجتمعنا. إن التنمية ليست مجرد الدعوة للزيادة في معدل النمو الاقتصادي أو مجرد تحسين وضع دول العالم الثالث في العلاقات الدولية أو رفع حصة دول العالم الثالث في المساعدة والاستثمارات الخارجية، ولكن حقٌ مُركب يتمثل في زيادة إجمالي الدخول المتاحة مع ضمان عدالة التوزيع بين الفئات المختلفة في إطار حماية الحقوق الأساسية للإنسان والتركيز على الجانب المادي والمعنوي وهذا يعمل على تأكيد الانتماء والمشاركة داخل المجتمع.

إن وجود الطبقة المتوسطة يعمل على ترسيخ الاندماج الاجتماعي ويؤثر على توطيد البنيان الاجتماعي داخل الدولة. وهذا يعود لما للطبقة المتوسطة دور كبير في عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال الخصائص والمقومات التي تمتلكها. فلا عجب إن عرفنا أن الطبقة المتوسطة هي التي أخمدت المخططات الاستعمارية ومحاولات التدخل الخارجية الأجنبية عبر التاريخ وما جرى في البلدان العربية دليل على ذلك حيث كانت تمثل صوت الوعي لدى المجتمع والذي عملت على إخماد الفتن المدبرة.

References:

Books:

- Moamen Al-Shafi'i, The State and the Middle Class in Egypt, (Cairo: Qubaa House, 2001).
- Abdul Wahab Al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, Part Three, (Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing, second edition, 1993).
- Ramzi Zaki, Farewell to the Middle Class, (Beirut: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 1997).
- Ihsan Muhammad Al-Hassan, Political Sociology, (Baghdad: Wael Publishing House, fourth edition, 2013).
- Mouhamad Saeed Talib, The Modern State and the Search for Identity, (Al-Shorouk, 1999).
- Raymond Pollan, translated by Adel Al-Awa, Ethics and Politics, (Damascus: Talas House, 1988).
- Cedric Choucair, Social Inclusion, Democracy and Youth in the Arab World, United Nations Educational and Cultural Organization (UNESCO, Beirut, 2013).
- Thamer Al-Khazraji, Modern Political Systems and Public Policies, (Amman: Al-Majdalawi Publishing and Distribution, 2004).
- Andrew Grant, Socialism and the Middle Classes, (Cairo: Dar Al-Qawmia Press, D.T.).
- Nazim Abdel Wahed Al-Jasour, Encyclopedia of Political Science, (Amman: Dar Majdalawi for Publishing and Distribution, 2009).

•**Periodicals**:

- Hani El-Arabi, Economic Transformations and Their Impacts on the Urban Middle Class, (Cairo: Minya University, Issue 24, Part Three, Journal of the Faculty of Arts and Human Sciences, 2018).
- Khaled Grimat, The Role of the Middle Class in Building the State and Civil Society, (Political Issues, No. 68, 2022).
- Fahmiya Sharaf al-Din and Adeeb Nehme, Problems of Social Integration after the War in Lebanon, (Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia, 1997).
- Abdel Qader Foshan, Ahmed Al-Alawi, Social Integration: Concept, Dimensions and Indicators (Algeria: University of Oran, Al-Rasid Scientific Magazine, Fourth Issue, 2017).

المراجع:

- **الكتب:**
- مؤمن الشافعي، الدولة والطبقة الوسطى في مصر، (القاهرة: دار قباء، 2001).
- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية،1993).
- رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى ،(بيروت: دار المستقبل العربي، 1997).
- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، (بغداد: دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة،2013).
- محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية،(الشروق،1999).
- ريمون بولان، ترجمة عادل العوا، الأخلاق والسياسة،(دمشق:دار طلاس،1988).
- سيدريك شقير، الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة يونسكو، بيروت، 2013).
- ثامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،(عمان: المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004).
- اندرو جرانت، الاشتراكية والطبقات المتوسطة، (القاهرة: مطابع دار القومية، د.ت).
- ناظم عبد الواحد الجاسور موسوعة علم السياسة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009).

- **الدوريات:**

1. هاني العربي، التحولات الاقتصادية وتاثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية، (القاهرة: جامعة المنيا، العدد 24، الجزء الثالث، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2018).
2. خالد جريمط، دور الطبقة الوسطى في بناء الدولة والمجتمع المدني، (قضايا سياسية، العدد 68، 2022).
3. فهمية شرف الدين واديب نعمة، إشكاليات الاندماج الاجتماعي بعد الحرب في لبنان،(بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997).

1. عبد القادر فوشان، أحمد العلاوي، الاندماج الاجتماعي:المفهوم، الأبعاد والمؤشرات(الجزائر: جامعة وهران، مجلة الراصد العلمي، العدد الرابع، 2017).